مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: دراسة أسباب تراجع الاستثمارات البريطانية في السلطنة العثمانية 1272 - 1332هـ / 1856 - 1914م (غرب الأناضول أنموذجاً)
اسم الكاتب: مرح رافع البرغش، بشرى علي خير بك
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9376
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 16:32 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية



المجلد 21، العدد 3
ربيع الأول 1446هـ / سبتمبر 2024م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

سبتمبر 2024م **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية** المجلد 21 العدد 3
https//:doi.org/10.36394/jhss/21/3/9

دراسة أسباب تراجع الاستثمارات البريطانية في السلطنة العثمانية 1272-1332هـ/ 1856-1914م (غرب الأناضول أنموذجاً)

مرح رافع البرغش[1]

بشرى علي خير بك[2]

تاريخ الاستلام: 09-02-2023 **تاريخ القبول: 07-05-2023**

ملخص البحث:

عملت إنكلترا منذ عهد إليزابيث الأولى (966- 1012هـ/1558 – 1603م) إلى توسيع أعمالها التجارية خارج حدودها، ومع قيام الثورة الصناعية ألحَّت الحاجة إلى هذا التوسع لتأمين المواد الأولية لمصانعها، ولتصريف منتجاتها، وقد تزامن ذلك مع ضعف السلطنة العثمانية على المستويين الداخلي والخارجي، فاستغلت بريطانيا هذا الضعف لتحقيق أهدافها

لذلك، فإن البحث يسعى إلى تقديم رؤية تحليلية عن الأسباب الداخلية والخارجية، ودورها الفعَّال في فتح أبواب السلطنة العثمانية أمام الاستثمارات البريطانية في غرب الأناضول منذ العام 1272هـ/ 1856م، إلى جانب السماح لبريطانيا بتثبيت أقدام تجارها وتعزيز نفوذها في المنطقة؛ حتى وصلت حصتها الاستثمارية إلى المرتبة الأولى بنسبة 56.2% من مجمل الاستثمارات الأوروبية في السلطنة العثمانية

وبالمقابل، التركيز على الأسباب العميقة: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي أثَّرت بشكلٍ ملحوظ في الاستثمارات البريطانية في غرب الأناضول، وقيدت حركتها حتى تراجعت حصتها الاستثمارية، فقررت التحول إلى مناطق جديدة لتأسيس استثمارات مستدامة. وقد خلص البحث إلى جملة من الاستنتاجات ركز بمجمله على نقاط الضعف في سياسة بريطانيا المتبعة في غرب الأناضول التي تسببت بدورها في إضاعة الفرصة الاستثمارية من يدها

الكلمات الدالة: الاستثمارات البريطانية، السلطنة العثمانية، غرب الأناضول، القرن التاسع عشر

---

(1) كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة دمشق (دمشق – سوريا)
marah.rafea221@damascusuniversity.edu.sy

(2) كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة دمشق (دمشق – سوريا)

المقدمة:

سعت إنكلترا[1] منذ عهد الملكة إليزابيث الأولى (966- 1012هـ/1558 – 1603م) إلى توسيع أعمالها التجارية خارج حدودها، ثم ما لبثت أن تغيرت أهدافها بعد التطور الذي شهدته بفضل الثورة الصناعية، فبدأت بالبحث خارج حدودها عمّا تحتاجه صناعاتها من مواد أولية، وبالمقابل إلى أسواق لتصريف فائض منتجاتها الصناعية، فتركزت أنظارها على عدد من البلدان والمناطق من بينها السلطنة العثمانية؛ لما تمتعت به من ثروات أولية غنية ومعادن ثمينة، وموقع استراتيجي بالغ الأهمية.

وقد تزامن ذلك مع الضعف والانحلال السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي الذي شهدته السلطنة منذ نهاية القرن السادس عشر، وبالتحديد بعد وفاة السلطان سليمان القانوني (926 - 974هـ/ 1520 - 1566م)، أضف إلى ذلك التطورات الدولية التي ترافقت مع هذه الأحداث وتركت أثرها في السلطنة، فاستغلت بريطانيا ذلك لتعزيز نفوذها الاقتصادي هناك، من خلال تكثيف أعمالها التجارية، وتصدير رؤوس أموالها عبر طرح القروض، مما ساعد في دخول استثماراتها غرب الأناضول، وحصولها على امتيازات استثمارية كان لها الأثر البالغ في التاريخ السياسي والاقتصادي العثماني-البريطاني، كما كانت لها آثارها المستقبلية المُفجِعة على السلطنة

لذلك فإن البحث يهدف إلى الكشف عن جملة من الأحداث الدولية والإقليمية والمحلية التي عاشتها السلطنة، وأدت إلى فتح أبوابها لدخول الاستثمارات البريطانية غرب الأناضول في العام 1272هـ/ 1856م حتى وصلت إلى أعلى مرتبة استثمارية من بين الدول الأوروبية الاستثمارية الأخرى. لكن هذا المستوى العالي من الاستثمار تراجع عن مستواه؛ بسبب جملة من الأسباب: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي أدت إلى تدهور مرتبتها لصالح قوى أوروبية استثمارية أخرى، مثل: فرنسا، وألمانيا.

أما أهمية البحث، فإنها تنبع من الأهمية التي تمثلها الاستثمارات البريطانية في السلطنة العثمانية خلال المدة الممتدة منذ بداية تقديم رؤوس أموالها للمساهمة باستثمارات السكك الحديدية في العام 1272هـ/1856م، حتى توقف الاستثمارات البريطانية خاصةً والأجنبية عامةً خلال الحرب العالمية الأولى 1332هـ/ 1914م عن العمل، إلى جانب ما رافق ذلك من أحداث تركت أثرها التاريخي السياسي والاقتصادي في السلطنة العثمانية وبريطانيا

(1) تم استخدام مصطلح إنكلترا بدلاً من بريطانيا هنا؛ للدلالة على أن تسمية بريطانيا لم تستخدم حتى أوائل القرن الثامن عشر، وبالتحديد بعد عقد قانون الاتحاد في العام 1118هـ/ 1707م عندما توحدت ممالك إنكلترا بما فيها ويلز، مع اسكتلندا.

وقد ارتكز البحث على المنهج التحليلي التاريخي الذي يتسم بالموضوعية؛ باستعراض الأحداث وتحليلها لاستنتاج المعلومات والوقائع منها عبر الاعتماد على عدد من الوثائق التي واكبت تغلغل بريطانيا في السلطنة العثمانية لاستخلاص المعلومات منها، إلى جانب الاعتماد على عدد من الكتب الأجنبية: (الفرنسية، والتركية، والإنكليزية) وبعض المراجع العربية التي أغنت البحث، وقد تناول البحث الأحداث الداخلية العثمانية التي أدت إلى دخول الاستثمارات البريطانية غرب الأناضول، ومن ثم توضيح التجارة العثمانية -البريطانية في غرب الأناضول، وبداية تغلغل الاستثمارات البريطانية في غرب الأناضول، ثم تعرض البحث لأسباب تراجع الاستثمارات البريطانية في غرب الأناضول بتفاصيلها، ثم الخاتمة التي قُدِّمت فيها ما خلصت إليه الدراسة من نتائج

أولاً- تطور الأوضاع الداخلية العثمانية ودورها في دخول الاستثمارات البريطانية غرب الأناضول:

كانت المعاهدات التي عقدت بين العثمانيين والدول الأوروبية منذ عهد السلطان سليمان الأول (926 - 974هـ/ 1520 - 1566م) من أهم الأسباب التي أدت إلى تدخلهم في شؤون السلطنة العثمانية وتغلغلهم في أراضيها؛ إذ جرى في بداية الأمر عقد معاهدات ثنائية بينهم؛ لِمَا كانت تحظى به السلطنة من قوة في ذلك الوقت، لكن سرعان ما تحولت هذه المعاهدات بعد ضعف السلطنة إلى امتيازات خاصة برعايا الدول الأوروبية فقط، ومن أشهر المعاهدات المعاهدة التجارية العثمانية - الإنكليزية التي عقدت في العام 988هـ/ 1580م، حيث مُنِحت إنكلترا بموجبها حق احتكار التجارة هناك عبر شركة الليفانت الإنكليزية (The English Levant Company)، فضلاً عن أنها كانت بداية الطريق لتغلغلها فيما بعد بأراضي السلطنة (الصباغ، 1989، ج2، ص543 - 546؛ فريد بك، 1981، ص260)، ونجد من أخطر المعاهدات العثمانية –البريطانية المعاهدتين التجاريتين: الأولى عُقدت في العام 1233هـ/ 1818م، واستكملت في العام 1235هـ/ 1820م التي تضمنت تحديد الرسوم الجمركية على الواردات البريطانية بـِ 3 % (كوثراني، 1976، ص46)، أما الثانية، فهي المعاهدة التجارية بالتاليمان (Baltaliman) التي عُقدت في العام 1254هـ/ 1838م فأُلغي بموجبها نظام الاحتكارات العثماني المُطبق على عدد من المواد الخام، وأصبح بإمكان التجار البريطانيين المتاجرة بكل أنواع المنتجات في السلطنة، كما تم تحديد الرسوم الجمركية بما يتناسب مع تجارتهم فيها (Pamuk, 2007, P 206)، وبذلك فقد تمتع البريطانيون بامتيازات تجارية مهمة مكنتهم من الشروع باستثماراتهم في غرب الأناضول

فضلاً عن ذلك، فقد كان للحروب العثمانية - الخارجية أثرها الظاهر في ضعف السلطنة وتدخل الدول الأوروبية فيها؛ لكونها أرهقت الجيوش العثمانيين، واستهلكت موارد السلطنة، وأنضبت خزائنها (زوركر، 2013، ص36)، إلى جانب ما رافق ذلك من تمردات

داخلية وحركات انفصالية في بعض الولايات العربية والأوروبية التابعة للعثمانيين مثل: تمرد محمد علي باشا في مصر1182 - 1227هـ/ 1769 - 1848م الذي تحول من قضية داخلية إلى عالمية مدعومة من بعض الدول الأوروبية الكبرى، وخاصةً بريطانيا وفرنسا؛ بهدف إضعاف السلطنة مع الإبقاء عليها بما يتناسب مع أهدافهم الاستعمارية، كما أن مراسيم الإصلاح العثمانية التي صدرت في الأعوام 1255 - 1272هـ/ 1839 - 1856م أدت إلى تدخل الدول الأوروبية، ومنها بريطانيا في شؤونها الداخلية بحجة المساعدة في الإصلاحات (إينالجيك، كواترت، 2007، ج2، ص493 - 494)

كل ما سبق أدى إلى استنزاف أموال الخزينة العثمانية، فلجأت السلطنة إلى استغلال مواردها الداخلية لجني عائدات مالية ترفد خزائنها كـ: رفع قيمة الضرائب المفروضة على الولايات التابعة لها، وخفض قيمة العملة لأكثر من مرة ولأكثر من سبب حتى أن السلطان محمود الثاني (1223 - 1255هـ/ 1808 - 1839م) أَقْدَم على أكبر محاولة في التاريخ العثماني عندما جرى خفض قيمة العملة بتغيير محتواها ما يقارب خمساً وثلاثين مرة (Pamuk, 1987, P 56 - 57)، الأمر الذي أدى إلى قلة كميتها وندرتها، فاستغلت الدول الأوروبية ذلك، وأرسلت مبالغ كبيرة من النقود الأوروبية المزورة لتغرق الأسواق العثمانية (باموك، 2004، ص302). أيضاً تم إصدار عدد من الأوراق النقدية العثمانية للتخلص من الأزمة المالية الحادة، كـ: ورقة القائمة (Kaime - ı Nakdiye - ı mutebere) التي أعانت السلطنة على استيفاء بعض الموارد النقدية منذ العام 1255هـ/ 1840م حتى العام 1259هـ/ 1844م (Birdal, 2010, P 25 - 27)، إلَّا أنَّ ذلك لم يستطع الوقوف في وجه التضخم المالي الكبير، والحروب الخارجية المستمرة

نتيجةً لذلك أخذت السلطنة بالبحث عن طرق بديلة وعاجلة لكسب الأموال؛ فلم يكن أمامها إلا اللجوء إلى الاقتراض من البنوك المحلية كمصرف غلطة (Galata Bankası) القصير الأجل (Birdal, 2010, P 25 - 27)، لكن هذه القروض لم تكن الحل الأمثل لمعالجة التدهور المالي، إذ لم تتمكن بعد مدة قصيرة من إقراض السلطنة قروض جديدة لشراء المعدات الحربية المتطورة لخوض حرب القرم 1269 - 1272هـ/ 1853 - 1856م، فلم يكن أمام السلطنة إلا الاقتراض من الدول الأوروبية الكبرى، فكان القرض الأول الرسمي البريطاني - الفرنسي في العام 1270هـ/ 1854م بقيمة ثلاثة ملايين جنيه إسترليني، وتعهدت السلطنة لضمان تسديده بأقوى عائداتها التي هي الضرائب المصرية، لكن نفقات حرب القرم بلغت حوالي أحد عشر مليوناً ومئتي ألف جنيه إسترليني، بينما كان القرض المكتسب بعد تحصيل الفوائد منه 7.9 % حوالي مليونين ومئتين وستة وثمانين ألفًا ومئتين وخمسة وثمانين جنيهًا إسترلينيًّا، فاضطرت السلطنة لطلب قرض ثانٍ في العام 1271هـ/ 1855م بقيمة خمسة ملايين جنيه إسترليني، وتعهدت لسداده

أيضـاً بالضرائـب المصريـة إلـى جانـب الرسـوم الجمركيـة مـن سـورية وأزميـر (Birdal, 2010, P 28; Blaisdell, 1929, P 26; Du Velay, 1903, P 143; Great) (Britain Parliament, 1889, P446

أدت هـذه الأحـداث إلـى تغلغـل الـدول الأوروبيـة عامـةً وبريطانيـا خاصـةً فـي الأراضـي التابعـة للسـلطنة العثمانيـة؛ بحجـة مراقبـة الحسـابات العثمانيـة وتدقيقهـا لضمـان سـداد القـروض (Blaisdell, 1929, P 26 - 27; Geyikdağı, 2011, P33)، ثـم أعقـب ذلـك سـعيهم للحصـول علـى امتيـازات للبـدء باسـتثماراتهم فـي الأراضـي التابعـة للسـلطنة، فبـدأت كل دولـة أوروبيـة بالحصـول علـى امتيـازات اسـتثمارية تناسـب أهدافهـا واهتماماتهـا، فكانـت بريطانيا أول دولـة أوروبيـة تدخـل مجـال الاسـتثمارات فـي السـلطنة، تلتهـا فرنسـا، وألمانيـا، وبعـض الـدول الأوروبيـة الأخـرى. وهكـذا فقـد فتحـت كل مـن الامتيـازات العثمانيـة - البريطانيـة، والظـروف الداخليـة، والتطـورات الدوليـة أبـواب السـلطنة التجاريـة أمـام بريطانيـا، ومهـدت لهـا الطريـق للتغلغـل فـي أراضيهـا

ثانياً - التجارة العثمانية - البريطانية في غرب الأناضول:

اسـتطاعت السـلطنة مـن علاقاتهـا التجاريـة مـع الـدول الأوروبيـة بشـكل عـام الحصـول علـى مبالـغ نقديـة كبيـرة كـــرسوم جمركيـة، واسـتفادت أيضـاً مـن وصـول بعـض المنتجـات النـادرة إلـى أراضيهـا، مثـل: المـواد الكيمياويـة، والقصديـر، والرصـاص، والفـولاذ، والبـارود، والنقـود الفضيـة والذهبيـة، كمـا حصلـت علـى: الألبسـة الصوفيـة، والمجوهـرات، والكريسـتال، والمرايـا، والسـاعات (فاروقـي، 2008، ص54 - 55). وبالمقابـل اسـتفادت الـدول الأوروبيـة مـن المـواد الأوليـة المتوافـرة فـي الأراضـي التابعـة للسـلطنة العثمانيـة، حتـى أضحـت كل مـن: بورصـة، وأدرنـه، وإسـتانبول، وأزميـر، والقاهـرة، وحلـب، ودمشـق، وبغـداد، وبيـروت... مراكـز تجاريـة نشـطة تختـص بعضهـا بالصـادرات، والأخـرى بالـواردات بيـن هـذه الـدول والسـلطنة (Kurmuş, 2007, P58)

أمـا بالنسـبة للتجـارة بيـن السـلطنة العثمانيـة وبريطانيـا، فقـد تركـزت فـي بـادئ الأمـر بشـكل كبيـر فـي المراكـز التجاريـة الواقعـة فـي الولايـات العربيـة كحلـب، لكـن الأحـداث السياسـية التـي أثـرت فـي هـذه المدينـة، وخاصـةً الحـرب العثمانيـة - الصفويـة التـي جـرت منـذ أواخـر القـرن السـادس عشـر حتـى ثلاثينيـات القـرن السـابع عشـر جعلـت بريطانيـا تبحـث عـن مركـز تجـاري احتياطـي آمـن لممارسـة أعمالهـا التجاريـة فيـه، وللاسـتفادة مـن خيراتـه، فتركـزت أنظارهـا علـى غـرب الأناضـول بشـكل عـام، وأزميـر بشـكل خـاص؛ لكونهـا إحـدى أوائـل المـدن العثمانيـة التـي اسـتفادت مـن النظـام العالمـي الاقتصـادي؛ بسـبب موقعهـا الاسـتراتيجي الـذي يطـل علـى البحـر المتوسـط، ولغناهـا بالمـواد الأوليـة الثمينـة التـي تحتاجهـا بريطانيـا فـي صناعاتهـا، ولـم

يكن خيار غرب الأناضول خاصاً ببريطانيا فقط، إذ إن الدول الأوروبية الأخرى كـ: فرنسا مثلاً، توجهت أنظارها إلى هذه المنطقة، وكانت لها تجارتها معها، بل وأقدمت على إنشاء قنصليات تجارية اختصت ببيع المنسوجات أو شراء المواد الأولية من المنطقة (إلدم، غوفمان، ماسترز، 2004، ص386؛ Frangakis - Syret, 1992, P 24 - 26)

انعكست علاقة فرنسا الجيدة بالسلطنة العثمانية خلال القرن الثامن عشر في تكثيف علاقاتها التجارية مع غرب الأناضول، فبلغت الصادرات إلى فرنسا حوالي 33 %، أما الواردات، فقد بلغت 27 % (Georgiades P 218 ,1892)، لكن بريطانيا لم تترك الفرصة لمنافستها التقليدية –فرنسا - لتنفرد بالمنطقة، إذ استغلت انشغال الأخيرة بالحروب النابليونية 1217 - 1230هـ/1803 - 1815م وبأوضاعها الداخلية وبدأت توسع نشاطها التجاري في غرب الأناضول، وتزيد نفوذها السياسي والاقتصادي حتى انخفض بشكل تدريجي دور فرنسا هناك، وضعفت التجارة بينها وبين غرب الأناضول، فحلت البضائع البريطانية محل البضائع الفرنسية، وبالمقابل، فقد وجدت بريطانيا ما تحتاجه من مواد أولية لصناعاتها(Kurmuş, 2007, P58 - 59)، إلا أنها لم تكن تستطيع أخذ كل ما تحتاجه من المنطقة؛ لكون قانون الاحتكارات العثماني –الذي سبق ذكره - كان لا يزال فعالاً ولمَّا يُلغَ بعد

ثالثاً - بداية تغلغل الاستثمارات البريطانية في غرب الأناضول:

نتج عن التدهور الاقتصادي الذي حل بالسلطنة، والمعاهدة التجارية لعام 1254هـ/ 1838م، تغلغل استثمارات الدول الأوروبية في أراضيها، وفي مقدمتهم بريطانيا، خاصةً أن العلاقات كانت حسنة بينهما؛ بسبب مساعدتها السلطنة في حرب القرم ضد روسيا؛ فتضاعفت تجارتها مع السلطنة بشكل كبير، ودليل ذلك ما تم ذكره في مراسلات القنصلية البريطانية في أزمير مع الحكومة البريطانية؛ إذ أوردت أنه جرى في العام 1255هـ/ 1839م تحميل حوالي إحدى وتسعين سفينة بوزن خمسة عشر ألف طن وإرسالها إلى بريطانيا، وما لبث هذا العدد أن تزايد سنوياً حتى وصل عدد السفن في العام 1260هـ/ 1845م إلى ما لا يقل عن مائة وست وتسعين سفينة بوزن خمسة وثلاثين ألف طن (British Foreign Office correspondence, 21 Junuary 1847, F.O 424, Inclosure 1 In No 26, P 94). وبالمقابل، فإن التجار البريطانيين الذين افتتحوا متاجر في غرب الأناضول أدخلوا إليها العديد من المنتجات البريطانية المُصنعة التي كانت مجهولة في المنطقة، والتي استُهلكت من قبل السكان المحليين بكميات كبيرة (British Foreign Office correspondence, 6 Junuary 1847, F.O 424, Inclosure 4 In No 15, P 28).

كما سعت بريطانيا جاهدة لتطوير البنية التحتية لغرب الأناضول؛ بهدف تسهيل عمليات التبادل التجاري هناك، فحصلت على امتيازها الأول لبناء سكة حديد أزمير –أيدين في العام 1272هـ/ 1856م(Kurmuş, 2007, P91 - 111)، ثم عملت على تأسيس فرع للبنك العثماني الكائن مقره الأساسي في لندن برأسمال يقدر بـِ خمسمائة ألف جنيه إسترليني، لمساندة التجار البريطانيين في استثماراتهم هناك عبر تقديم المساعدات المالية(Özdemir, 2010, P 28 - 29)

وهكذا فقد دخلت الاستثمارات البريطانية إلى السلطنة العثمانية عبر غرب الأناضول، وبدأت تُنشأ الشركات والمصانع لإنتاج المواد الأولية، كـ: المعادن، والقطن، والصوف، وزيت الزيتون، والصابون، والسجاد، وعرق السوس، والجلود.... لتصديرها إلى الوطن الأم لحاجة مصانعها لها (Geyikdağı, 2011, P58 - 60)، ثم ما لبثت شيئاً فشيئاً أن تغلغلت في أراضي السلطنة وحصلت على امتيازات استثمارية متنوعة في: السكك الحديدية، والبنوك، والموانئ، والكهرباء، والمياه، وحتى في الصناعة، والمناجم، والتأمينات (Özdemir, 2010, P 16 - 24; Pamuk, 1999, P 99, 230 - 236; Pamuk, 2000, P77)، واستمر الوضع على ذلك حتى استحوذت على أكبر حصة استثمارية من بين الدول الأوروبية المستثمرة في السلطنة العثمانية إذ بلغت استثماراتها حتى العام 1298هـ/1881م حوالي ثمانمائة وخمسة وتسعين ألف جنيه إسترليني، أي: ما يعادل 56.2 % (Pamuk, 1987, P79)

رابعاً - أسباب تراجع الاستثمارات البريطانية في غرب الأناضول:

1. الرسوم الجمركية:

على الرغم من ازدياد التجارة البريطانية - العثمانية منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر كما ذكر سابقاً، إلا أن التجار البريطانيين في السلطنة واجهوا صعوبات تجارية حادة كان في مقدمتها الرسوم الجمركية التي حُصِّلت منهم بأساليب متنوعة حتى وصلت قيمتها إلى أكثر من الرسوم المحددة في المعاهدات التجارية، والدليل على ذلك عدم تنفيذ بنود معاهدة العام 1254هـ/ 1838م بشكل فوري التي ألغت قانون الاحتكارات العثماني وسمحت للبريطانيين بممارسة التجارة الداخلية في السلطنة بكل حرية، ولم تختفِ آثار قانون الاحتكارات إلا بعد سنوات من عقد هذه المعاهدة (Kurmuş, 2007, P 143)، لكونها أُعقبت بمرسوم خط شريف كلخانة (Gülhane Hattı Hümayünu) الذي صدر في العام 1255هـ/ 1839م الذي أُعيد بموجبه تنظيم الضرائب لتحصيلها من جديد، ثم ما لبث أن أعيد تفعيل رسوم اكتسابي "Iktissabié" لتحصيل رسوم جديدة بلغت حوالي 2.5 % على المنتجات التي تُباع للاستهلاك المنزلي، وبذلك فقدت المعاهدة التجارية

1254ه/ 1838م شأنها وانتهكت بنودها نتيجة هذه الإجراءات (British Foreign Office (correspondence, 21 Junuary 1847, F.O 424, Inclosure 1 In No 26, P 94

استغل الولاة العثمانيون إعادة تفعيل هذه الرسوم، وبدأوا بفرضها على جميع المنتجات سواء أكانت للاستيراد أم للتصدير حتى وصلت قيمتها إلى 8 %، فأصبح التجار البريطانيون مُجبرين على دفع الرسوم الجمركية المحددة في اتفاقية 1254هـ/ 1838م التي تبلغ 9 % إضافةً إلى الرسوم المُعاد تفعيلها بموجب مرسوم كلخانة، مما أثار استياءهم، فقدموا اعتراضات إلى السلطنة التي لم تعطِ اهتماماً لما يجري (British Foreign Office (correspondence, 21 Junuary 1847, F.O 424, Inclosure 1 In No 26, P 94)، والحق أن السلطنة لو تجاوبت معهم، وأزالت الرسوم الإضافية، وحصرت دفعهم للرسوم المحددة فقط في معاهدة بالتاليمان، لكان التجار البريطانيين غير راضين عن ذلك، والدليل أن القنصلية البريطانية في غرب الأناضول وضّحت أنه يجب على التاجر البريطاني ألا يدفع الرسوم الجمركية المترتبة عليه إلا إذا استطاع بيع المنتجات المُصدّرة من الوطن الأم في غرب الأناضول والحصول على إيرادات منها (British Foreign Office (correspondence, 6 Junuary 1847, F.O 424, Inclosure 5 In No 15, P 31

كما طلبت القنصلية في العام 1263هـ/ 1847م تعديل الرسوم المفروضة على المنتجات المصدرة من بريطانيا إلى غرب الأناضول البالغة 3% التي ازدادت نتيجةً التقلبات التي حدثت في الأسعار، وكمثال على ذلك: إن الرسوم بلغت حوالي ثلاثمائة وستين على قنطار السمك المُقدد الذي يبلغ متوسط سعره حوالي سبعة وستين وربع قرش، فتم اقتراح تعديل الرسوم لتصبح مئتين وثلاثة وأربعين، والحال ذاته بالنسبة للمنتجات الغذائية (كـ: القهوة، والقرفة، والقرنفل، والزنجبيل..)، والمعادن (كـ: النحاس، والحديد، والرصاص...)، والمنتجات الاستهلاكية (كـ: الصباغ، والملابس..)، إذ جرى اقتراح رسوم جديدة مخفضة تناسب التجار البريطانيين (British Foreign Office correspondence, 21 Junuary 1847, F.O 424, Inclosure 2 In No 26, P 97).

ولم تُستثنَ الرسوم المفروضة على المنتجات والمواد الأولية المستوردة من غرب الأناضول إلى الوطن الأم التي ازدادت أسعارها أيضاً، وكمثال على ذلك: إن رسوم الاستيراد بلغت ثمانمائة وخمسين على قنطار القطن الذي يتراوح سعره حوالي مائة وثمانين قرشاً، فتم اقتراح تعديلها لتصبح ستمائة وأربعة وثمانين، أما قنطار الزبيب الذي بلغ سعره حوالي مائة وعشرين قرشاً، فتم اقتراح تعديل رسوم الاستيراد من خمسمائة وأربعين إلى أربعمائة واثنين وثلاثين، وكذلك التوت الأصفر الذي بلغ سعر القنطار ثمانية عشر قرشاً، فقد تم اقتراح الرسوم لتصبح خمسة وستين بدلاً من مائة...إلخ (British Foreign Office (correspondence, 21 Junuary 1847, F.O 424, Inclosure 3 In No 26, P 101

ويبدو أن القنصلية البريطانية في غرب الأناضول أصبحت حذرة بعد هذه الأحداث جرّاء تفاقم الأوضاع وانعكاسها على التجار البريطانيين في المنطقة، فطلبت عبر مراسلاتها مع الحكومة البريطانية تعديل المادة الرابعة من معاهدة 1254هـ/ 1838م التي نصت على أنه إذا اشترى البريطانيون بعض المنتجات الزراعية، والصناعية من السلطنة العثمانية لتصديرها، "فلهم الحق في نقلها معفاة من كل أنواع الضرائب والرسوم إلى الميناء المعد للتصدير، حيث يؤخذ عنها عند دخولها إلى هناك رسم قدره 9 % وهذا الرسم يقوم مقام كل الرسوم الداخلية الأخرى..."(آصاف، 1888، ص94 - 95) ليضاف إليها أن رسم 9 %، المذكور في المادة يدفع لمرة واحدة فقط، وعلى جميع التنقلات في السلطنة، وبذلك لا يُحصّل مرة ثانية من: المنتج، أو البائع، أو المشتري (British Foreign Office correspondence, 21 Junuary 1847, F.O 424, Inclosure 1 In No 26, P 94)

خلال العامين 1277 - 1278هـ/ 1861 - 1862م نظمت السلطنة العثمانية من جديد الرسوم الجمركية في معاهدة تجارية عقدتها مع فرنسا في بادئ الأمر، ثم انضمت إليها بعض الدول الأوروبية الأخرى، فجرى بموجبها تخفيض رسوم التصدير من 12 % إلى 1 %، وزيادة رسوم الاستيراد من 5٪ إلى 8 % (Pamuk, 2007, P 206 - 207). والمثير للاستغراب أن هذه الرسوم لم تُطبق على جميع الدول الأوروبية، إذ جرى تحديدها بشكل مفصل حسب طبيعة العلاقات بينهم وبين السلطنة، فحصلت بريطانيا على شروط أسوأ من غيرها من الدول الأوروبية، فبلغت نسبة الرسوم التي تدفعها في السلطنة لبعض المنتجات الاستهلاكية تتراوح بين 8.5 % و 25.6 % (Kurmuş, 2007, P 149)، ونتيجةً لذلك انخفض مؤشر أسعار المنتجات البريطانية المصدرة إلى السلطنة العثمانية من مائة وثمان وأربعين في العام 1289هـ/ 1873م إلى أربعة وثمانين في العام 1303هـ/ 1886 م، وانخفض أيضاً المؤشر الذي يظهر التبدلات في أسعار المنتجات البريطانية المصدرة من أحد عشر وأربعة بالمائة في العام 1284هـ/ 1868م إلى سبعة وسبعين واثنين بالمائة في العام 1303هـ/ 1886م (Rostow, 1948, P 95, 102)

2. الدور التجاري الأرمني واليوناني في غرب الأناضول:

أجبرت بريطانيا نتيجةً لعدم اختفاء آثار قانون الاحتكارات العثماني للجوء إلى الطرق غير القانونية لتكثيف أعمالها التجارية عند دخولها غرب الأناضول، فبدأت عندئذ بعقد اتفاقيات تجارية مع التجار المحليين، وخاصةً الأرمنيين واليونانيين الذين أدوا دور الوساطة في الاستيراد والتصدير بينها وبين غرب الأناضول (Kurmuş, 1974, P 10 - 13)

لكن بين خمسينيات القرن التاسع عشر وأوائل سبعينياته وعندما بدأ شيئاً فشيئاً يلغى قانون الاحتكار العثماني أتيحت الفرصة لبريطانيا للتخلص من الوسطاء الأرمنيين

واليونانيين، والبروز كقوة تجارية حرة لبيع البضائع المستوردة والمصدرة بنفسها وتحقيق أرباح طائلة، فكثفت جهودها للضغط على هؤلاء الوسطاء وإفلاسهم، فأجبروا على الهجرة إلى كل من: فرنسا، وبريطانيا، واليونان للبدء بالعمل هناك، وبذلك احتكرت بريطانيا التجارة مع غرب الأناضول بالكامل وأنشأت فيها شبكة تجارية متطورة، كما أُتيحت لها الفرصة للتجارة مع البلدان الأوروبية الأخرى عبر غرب الأناضول (Kurmuş, 2007, P 148 - 150).

إلا أن ذلك لم يدم طويلاً، ففي العام 1288هـ/ 1872م عاد التجار الأرمنيون واليونانيون الذين هاجروا إلى البلدان الأوروبية إلى غرب الأناضول بعد أن تغيرت أحوالهم المادية، وبدأوا تأسيس شركات مستقلة لممارسة الأعمال التجارية بين المناطق النائية والأناضول من جهة، وبين الأناضول والبلدان الأوروبية من جهة أخرى، دون العمل كوسطاء مع البريطانيين كسابق عهدهم؛ مما سبب ضربة قاصمة للتجار البريطانيين، وأثّر بشكل واضح في أرباحهم التجارية (Kurmuş, 1974, P 247 - 250)

نتيجةً لهذه الأحداث بدأت منافسة حادة بين التجار: البريطانيين، واليونانيين، والأرمنيين، فحاول كل طرف منهم إنهاك الآخر عن طريق رفع الدعاوي القضائية التي ازدادت بينهم بشكل كبير واستمرت حتى العام 1303هـ/ 1886م، إلا أنها لم تحقق الفائدة المرجوة منها، ولم يتمكن أي طرف من الأطراف الاستئثار بأي ميزة على حساب الآخر لتحسم الصراع، كما أن التجار البريطانيين قدموا عدداً من الاعتراضات إلى الحكومة البريطانية، ووضحوا فيها أن نصيبهم من التجارة في غرب الأناضول بدأ يتناقص بشكل واضح، حتى أن البعض منهم شارف على الإفلاس، إلا أن حكومتهم لم تستطع إيجاد حلول للتمكن من التغلب على التجار المحليين هناك (Kurmuş, 2007, P 148 - 150)، وعلى ذلك لم تستطع بريطانيا الهيمنة على التجارة في غرب الأناضول بمفردها، بل ظل أمامها عائق، وهو: منافسة التجار المحليين لها

3. منافسة الدول الأوروبية لبريطانيا في غرب الأناضول:

كانت السلطنة العثمانية في المرحلة التي عالجها البحث من أهم المواقع الاستراتيجية في العالم لذلك من الطبيعي أن تلقى بريطانيا الكثير من العوائق التي يمكن إرجاعها إلى أسباب خارجة عن إرادتها وأسباب أخرى تتعلق في الأسس التي قامت عليها استثماراتها، والتي كان الهدف الأساسي لها المَنْفَعَة البريطانية دون النظر إلى الطرف الآخر الذي يمثله الطرف العثماني في غرب الأناضول الذي كان من أهم أسباب التراجع البريطاني

أ. المنافسة الفرنسية:

بعد حصول بريطانيا على امتياز سكة حديد أزمير - أيدين في العام 1272هـ/ 1856م كان لابد لها من تحسين البنية التحتية للموانئ والأرصفة التي تربط بينها وبين غرب الأناضول خاصةً بعد ازدياد التجارة بينهما (Great Britain Parliament, 1870, P357)؛ ومن أجل ذلك حصل عدد من الرعايا البريطانيين على امتياز بناء رصيف أزمير في العام 1283هـ/ 1867م، فعقدوا اتفاقاً مع شركة مختصة بالبناء للأخوين دوسو (Dussaud Kardeşler) الفرنسيين، وبموجب الاتفاق اشترى الأخوان دوسو أربعمائة سهم من الشركة لأجل البناء، وتعهد الرعايا البريطانيون بدفع رأسمال الشركة الذي يبلغ حوالي مائة ألف جنيه إسترليني للبدء ببناء الرصيف، إلا أنهم لم يتمكنوا من جمع رأس المال، فاضطر الأخوان دوسو في العام 1247هـ/ 1869م إلى تقديم قرضٍ بقيمة أربعمائة وخمسين ألف فرنك لبدء أعمال البناء، وبالمقابل تم تسليمهم سبعمائة سهم كضمان للقرض (Kütükoğlu, 1979, P500)

إلا أن هذا القرض لم يتمكن من تحسين الوضع المالي للشركة، فلم يكن أمام الرعايا البريطانيين إلا إعلان الإفلاس، لكن الأخوين دوسو لم يتقبلا هذه الفكرة؛ لكونهما يمتلكان حوالي ألف ومائة سهم، ولديهما قروض للشركة تزيد عن خمسمائة ألف فرنك، فضلاً عن امتلاكهما العديد من الأدوات والمعدات للبناء، ولذلك لا يمكنهم السماح بتقاسم الشركة بين الدائنين، فكان لابد من التوصل إلى حل جدّي؛ لمنع الإفلاس، فلم يكن أمام الأخوين دوسو إلا شراء الشركة، وبناءً على ذلك تم عقد اتفاقية توصل الطرفان - الرعايا البريطانيون والأخوان دوسو - في العام 1247هـ/ 1869م إلى تغيير امتياز شركة رصيف أزمير ومنحه للأخوين دوسو(Georgiadès, 1885, P159 - 161)

شرع الأخوان دوسو بعد أخذ الامتياز لهما البدء بأعمال البناء، فواجها معارضة حادة من قبل البريطانيين وخاصةً أمام جمارك القنصلية البريطانية في أزمير، لكن البريطانيين وافقوا في النهاية بعد ضغط السلطنة العثمانية على السماح بإتمام بناء الرصيف، وتم الانتهاء من العمل به في العام 1293هـ/ 1877م (Kütükoğlu, 1979, P525)، ويبدو أن الفرنسيين لم ينسوا موقف بريطانيا المعادي ومحاولتها الشديدة إعاقة عملهم في البناء، ولكن تريثوا في الرد حتى افتتاح شركة الرصيف، حيث فرضوا على البريطانيين رسوماً مرتفعة لإعاقة عملها؛ في حين خفضوا الرسوم المترتبة على السفن الفرنسية والألمانية (Geyikdağı, 2011, P62)

لم تكتفِ فرنسا بهذه الإجراءات فقط؛ بل أصرت على موقفها المعادي للبريطانيين، فقامت أيضاً عند تشغيلها للمنارات في المياه العثمانية بموجب الامتياز الذي حصلت عليه

منذ العام 1276هـ/ 1860م بتطبيق تعريفات مخفضة على جميع السفن الأوروبية باستثناء السفن البريطانية، وعملت أيضاً على تأخير تفريغ السفن البريطانية مدة تتراوح بين ثمانية عشر إلى عشرين يوماً، بينما كان تفريغ السفن الأوروبية الأخرى لا يستغرق سوى يومين كحد أقصى (Kurmuş, 2007, P 151)

وبناءً على ذلك، فقد اشتعلت بين الطرفين منافسة حادة، إذ حاول التجارُ البريطانيون في أزمير شراء أسهم الشركة، إلا أنهم اختلفوا مع حكومتهم بشأن صافي الأرباح، فتخلوا عن ذلك الاقتراح، ثم حاولوا الضغط على السلطنة؛ لعدم تجديد امتياز الشركة الذي انتهى في العام 1296هـ/ 1879م، إلا أن جهودهم ذهبت هباءً منثوراً، فأقدمت فرنسا على الانتقام منهم عندما تم تجديد الامتياز لها مدة تسع وتسعين عاماً عبر مضاعفة الرسوم عليهم في كل من: شركة المنارات، وشركة الرصيف، حتى وصلت نسبة هذه الرسوم إلى أربعة أضعاف الرسوم المفروضة، بينما منحت السفن الفرنسية والألمانية عمولات مميزة، مما سبب مشكلة كبيرة أمام تجارة بريطانيا في غرب الأناضول (Kurmuş, 2007, P 150).

أمام هذه التطورات أقدمت بريطانيا من جديد على تكثيف جهودها لشراء أسهم الشركة وحدثت مناقشات بينها وبين الأخوين دوسو خلال العام 1303هـ/ 1886 م، لكن السلطان العثماني عبد الحميد الثاني 1293 - 1327هـ/ 1876 - 1909م عارض ذلك؛ لكونه لم يرغب ببيع أسهم الشركة لدولة أوروبية أخرى، وخاصةً بريطانيا، فحاول شراء الأسهم، إلا أن الوضع المالي المتدهور حال دون تحقيق ذلك؛ فلم يكن أمامه إلا تجديد الامتياز للفرنسيين مدة أربعين عاماً، وهكذا فقدت بريطانيا جميع محاولاتها لشراء الشركة، وتسببت الأعباء التي ترتبت عليها في ضرر كبير للشحن البحري البريطاني في غرب الأناضول (Kütükoğlu, 1979, P546 - 549)

ب. المنافسة الألمانية:

احتاجت ألمانيا بعد التطور الاقتصادي والسياسي الذي شهدته منذ قيام وحدتها في العام 1287هـ/ 1871م إلى حل لمشكلة ضيق أسواقها وعدم قدرتها على تصريف منتجاتها، فضلاً عن حاجتها للمواد الخام بالدرجة الأولى، فكان لابد لها من دخول مجال الاستثمارات في بلدان أخرى لحل هذه المشكلة، فوجهت أنظارها إلى السلطنة العثمانية لما تمتعت به من: ثروات طبيعية، وإمكانيات اقتصادية، وموقع استراتيجي مهم، كما كان للعلاقات الجيدة التي بدأت بينهما منذ تدهور العلاقات العثمانية –البريطانية 1298هـ/1881م والعثمانية - الفرنسية 1299هـ/1882م الدور المهم بالتوجه نحو السلطنة (أنيس، د.ت، ص172)

بدأت ألمانيا بالدخول في مجال الاستثمارات في السلطنة العثمانية، وحصلت على امتياز لبناء خط سكة حديد عبر وسط الأناضول (Pamuk, 1987, P 76)، ثم سعت

للتوغل في غرب الأناضول، وبدأت بتنمية مشاريعها الاستثمارية هناك (السباعي، 1967، ص47)

وبدخول ألمانيا مجال الاستثمارات المباشرة في السلطنة، وازدادت حدة التنافس بينها وبين بريطانيا لتضارب مصالحهما في أراضي السلطنة، كما أدى ذلك إلى إضعاف هيمنة بريطانيا في غرب الأناضول، واهتزاز وضعهم فيها، وما يؤكد ذلك أنه في العام 1294هـ/ 1878م ازدادت الواردات الألمانية إلى أزمير من 10 % إلى 14 %، بينما ازدادت الواردات البريطانية بنسبة 11% مقارنة عن العام السابق، لكن في العام التالي انخفضت الواردات البريطانية إلى 45.2%، بينما ارتفعت حصة الواردات الألمانية إلى 15%، وحصل الشيء ذاته في العام 1297هـ/ 1880م، فقد انخفضت حصة بريطانيا إلى 38% لتبدأ حصة ألمانيا بالزيادة حتى وصلت إلى مستوى مقارب لحصة بريطانيا (Geyikdağı, 2011, P66; Kurmuş, 1974, P 247 - 250).

أدى انخفاض حصة بريطانيا في التجارة مع أزمير إلى نجاح ألمانيا بمنافسة البضائع البريطانية في المنطقة في عدد من المنتجات، مثل: النسيج القطني، والغزل القطني، والأقمشة الصوفية، والحديد...، حيث انخفضت قيمة الأقمشة القطنية والكتانية المستوردة من بريطانيا بنسبة 30% ، وانخفضت كذلك قيمة الغزل القطني البريطاني إلى 26 %، بينما زادت واردات القطن الألماني بنسبة 48%، وبرز كذلك الحديد الألماني في غرب الأناضول بجودة أعلى من الحديد البريطاني وبتكلفة أقل (Kurmuş, 2007, P 152 - 153)، وخلال العامين 1302 - 1305هـ/ 1885 - 1888م ازدادت أعداد السفن الألمانية التي تتجه إلى ميناء أزمير من ثلاثمائة وخمس وثمانين سفينة إلى أربعمائة وإحدى وأربعين سفينة، وازدادت حمولتها من ثلاثمائة وسبعة آلاف طن إلى أربعمائة وأحد عشر ألف طن، بينما ظلت حمولة السفن البريطانية آنذاك حوالي ستمائة وعشرة آلاف طن

كما أن ألمانيا استطاعت التفوق على البريطانيين في استثماراتها في غرب الأناضول؛ لكون الأولى خصصت كل شركة لاستيراد أو تصدير منتج محدد، ونجحت في ترويج بضائعها بطرق متنوعة تناسب جميع ثقافات المناطق والقرى في غرب الأناضول، ووزعتها على السكان بلغات عدة "العثمانية، والفرنسية، واليونانية"، ولم تكتفي بذلك، بل أجرت أبحاثاً مكثفة تساعدها في طرح منتجات تتناسب مع: رغبة المستهلكين، واحتياجاتهم، وبجودة عالية، وأسعار مناسبة للجميع، بينما الأخيرة لم تستطع تنظيم شركاتها، فتشاجر أصحاب هذه الشركات مع بعضهم البعض؛ لكسب نصيب أكبر من التجارة البريطانية، أو للاحتفاظ بنصيبهم من التجارة دون الأخذ بالحسبان العواقب المستقبلية لهذا التصرف (Kurmuş, 1974, P 292)، أما بالنسبة لترويج بضائعها في المنطقة، فقد اتبعت أسلوباً مختلفاً تماماً عن ألمانيا، إذ روجت بضائعها عبر نشر الإعلانات باللغة الإنكليزية، وطرحت

في الأسواق منتجات تتناسب مع ميولها دون الاهتمام بما يرضي المستهلك، وبذلك لم تتمكن المنتجات البريطانية من الصمود في غرب الأناضول ومواجهة المنتجات الألمانية (Kurmuş, 2007, P 152 - 153)، ولم تتمكن من التفوق على الاستثمارات الألمانية، مما أدى إلى انخفاض تجارتها في المنطقة. لذلك فإن تراجع استثمارات بريطانيا يعود لسبب يتعلق بالنمط البريطاني في أسلوب الاستثمار الذي سعى إلى تحقيق الربح دون النظر إلى الطرف العثماني بما يتوافق وميله وحاجاته بعكس الشركات الألمانية التي أرضت الطرفين، أضف إلى ذلك أن بريطانيا أخفقت منذ دخولها إلى غرب الأناضول في عدم انتباهها إلى الخطر الذي ينتج عن سوء علاقتها مع دول أوروبية كبيرة، كـ: فرنسا، وألمانيا، فلو استطاعت منذ البداية تحسين العلاقة معهما وتوحيد جهودهم دون وجود منافسة لتغير التاريخ الاقتصادي للمنطقة بأكملها، ولتضاعف حجم التجارة: البريطانية، والفرنسية، والألمانية أضعافاً، إلا أن ذلك لم يحصل

4. الدور البريطاني في تراجع الاستثمارات البريطانية في غرب الأناضول:

على الرغم من التطور الملحوظ الذي شهدته الاستثمارات البريطانية في غرب الأناضول إلا أنها واجهت عقبات ضخمة، تمثلت بدايةً بـ: الصعوبات المالية عند بناء سكة حديد أزمير_أيدين في العام 1272هـ/ 1856م ثم تبعت ذلك الصعوبات في بناء السكك، إذ إن البريطانيين رغم دراستهم للمنطقة إلا أنهم كانوا يجهلون طبيعة الأراضي، فعند محاولتهم لإنشاء نفق بداخل جبال أيدين لمرور خط السكك عبره حذرهم أهالي القرى المجاورة حول طبيعة الأراضي التي لم تكن صلبة للغاية لتحمل النفق، وإنه إذا تم حفره وبناء السكك الحديدية فسيتم دفنها تحت الأرض؛ نتيجة الانهيار الذي سيحدث، إلا أن المهندسين لم يعيروا اهتمامهم بهذه التحذيرات، وبعد خمسة أشهر من العمل المكثف والشاق حدث ما توقعه أهالي القرى من انهيار أرضي كبير، ففشلت أعمال البريطانيين في المنطقة، كما دمرت الأمطار الكثيفة السدود والجسور المتبقية من مشروع السكك الحديدية. وقد حاول المهندسون إيجاد بدائل للأنفاق عبر الالتفاف حول المناطق الجبلية لإنشاء السكك، إلا أن أعمالهم جرت ببطء شديد، حتى أنها توقفت أكثر من مرة؛ نتيجةً لوباء الملاريا والكوليرا الذي انتشر بشكل كبير الذي قضى على أربعة وأربعين عاملاً، وأربعة عشر مهندساً وفنياً بريطانياً، فأُغلِقت الأعمال بشكل كامل حتى وصول المهندسين والفنيين الجدد من بريطانيا

لم يتوقف الأمر على ذلك، إذ لم يكن المسؤولون عن شركة سكة حديد أزمير - أيدين حريصين وأمناء على أموال الشركة، إذ نهبوا أموالاً كثيرة، وحققوا أرباحاً طائلة، وأخذوا أكثر من قيمة العمل المُنجز، فاستغرقت أعمال البناء وقتاً طويلاً (Kurmuş, 2007, P 71 - 73)

كما كان لعدم تطوير بريطانيا أساليب إنتاجها وتحسينها واِسْتِعْمَال الطرق المتطورة في استثمار المواد الخام في غرب الأناضول يتناسب مع متطلبات واحتياجات مصانعها في بريطانيا الدور المهم في تراجع استثماراتها. وأهم الأمثلة على ذلك: الإجراءات غير المناسبة التي اعتمدها الرأسماليون البريطانيون لإيجاد حقول قطن في غرب الأناضول عندما توقف تصدير القطن الأمريكي إلى بريطانيا في بداية الحرب الأهلية الأمريكية 1277 - 1281هـ/ 1861 - 1865م، وارتفاع أسعاره وندرته في كل مكان (Geyikdağı, 2011, P58). رغم مساندة السلطنة للبريطانيين في تشجيعهم لهذه الزراعة. حيث تم توزيع البذور الأمريكية مجاناً على الفلاحين الذين عدّوا ذلك خدعة جديدة من السلطنة من جهة، فلم يبذلوا الاهتمام الكافي لإنتاج القطن، ومن جهة أخرى، فقد كان القرويون يجهلون تقنيات زراعة البذور الأمريكية، فاستخدموا الطرق التقليدية التي كانوا يعتمدونها في زراعة بذورهم المحلية، لذلك كانت النتيجة سلبية، ولم يتم توفير متطلبات المصانع، مثل: لانكشاير البريطانية. يعود هذا الفشل لنمط الإنتاج البريطاني الذي يعتمد على زيادة أرباحه فقط. لذلك كان لابد للبريطانيين من الاعتماد على القطن السوري. علماً أن انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية أعاد الوضع إلى سابق عهده، وتم الاستغناء عن القطن العثماني من غرب الأناضول وسورية

أيضاً من أسباب تراجع الاستثمار البريطاني في غرب الأناضول تناقص اليد العاملة؛ بسبب تجنيد الشباب، وخاصةً في غرب الأناضول التي عُرفت باكتظاظ سكانها وإرسالهم للمشاركة في الحروب الخارجية، والتمردات الداخلية. فانخفض الإنتاج الزراعي وازدادت الصعوبات أمام التجارة البريطانية التي كانت تعاني أزمات ومشاكل أخرى. كما كان للخلافات التي ظهرت بين التجار البريطانيين والفلاحين العثمانيين بسبب اختلافهم في إنتاج المحاصيل الزراعية، وطرق العمل، وحتى الخلافات بين النقابات الصناعية والبريطانيين أثرها البالغ في انخفاض الاستثمارات البريطانية في المنطقة (Kurmuş, 2007, P 80 - 87, 90 - 91)

5. انعكاس العلاقات البريطانية ـ العثمانية على الاستثمارات البريطانية في غرب الأناضول:

تنبهت بريطانيا في سبعينيات القرن التاسع عشر، وخاصةً بعد الحروب العثمانية ـ الروسية إلى حالة الوهن والضعف التي وصلت إليها السلطنة العثمانية، فتحولت سياستها تجاههم من مدافع عنهم في وجه القوى الطامعة بتقسيم أملاك السلطنة، إلى إحدى الدول الراغبة بامتلاك جزء من الأراضي التابعة للعثمانيين والاستيلاء عليها، وما يؤكد ذلك أن بريطانيا انتهزت الأوضاع التي كانت تمر بها السلطنة قبيل توقيع معاهدة برلين 1294هـ/ 1878م، واحتلت جزيرة قبرص التي تعد "مفتاح آسيا الشرقية" ولتأمين الطريق إلى الهند

(حرب، 1990، ص116)، ولم تكتفِ بذلك، ففي العام 1299هـ/1882م احتلت مصر لضمان طريق الهند أيضاً، ولِما تمتعت به مصر من موقع استراتيجي مهم، ولحماية أسهمها في مشروع قناة السويس(صفوت، 1952، ص42 - 43)، ثم ما لبثت أنظارها أن اتجهت إلى كل من العقبة وشبه الجزيرة العربية، وبدأت نزاعات عنيفة بينها وبين العثمانيين من أجل الاستيلاء عليها (حرب، 1990، ص121 - 124)

كما أن بريطانيا حرضت بعض الطوائف في السلطنة العثمانية كـ: الأرمن، والأكراد، والدروز، ووقفت جانبهم في تمرداتهم للانفصال عن السلطنة، ووصل تحريضها إلى حد التمرد الدموي كما حصل في شرق الأناضول في العام 1307هـ/ 1890م عندما بدأ عصيان أرمني دموي ضد المسلمين العثمانيين، ولم يقتصر دورها التخريبي على ذلك، بل كثفت جهودها في إثارة الانفصال عن السلطنة عبر الإرساليات التبشيرية، وبعثات التنصير(حرب، 1990، ص125 - 132)، وعبر إقامة المحافل الماسونية التي وقف السلطان عبد الحميد الثاني 1293 - 1327هـ/ 1876 - 1909م ضدها للحد من انتشارها عبر تكثيف الدعاية ضدها من خلال الدعوة إلى ما سُمي بـِ: "الجامعة الإسلامية" (ج.شو، 2015، ص20). ونتيجةً للعلاقات العثمانية - البريطانية السيئة لم يعد السلطان العثماني يحبذ إعطاء امتيازات استثمارية جديدة لبريطانيا كالسابق، كما وضح في مذكراته، وخاصةً في مجال النفط والسكك الحديدية، بل أعطى الأولوية لألمانيا؛ لكونها لم تُظهِر أي نوايا استعمارية كباقي الدول الأوروبية (عبد الحميد الثاني، 1979، ص144)

6. تراجع الاستثمارات البريطانية في غرب الأناضول وتحول اهتماماتها إلى مناطق جديدة:

شهد العام 1289هـ/ 1873م ركوداً اقتصادياً عالمياً أُطلِق عليه: الكساد الطويل (Long Depression) في الدول الرأسمالية الكبرى، أثّر في بريطانيا بشكل كبير، فجاءتها الفرصة المناسبة في العام 1291هـ/ 1875م للتخفيف من هذا الكساد عن طريق استرداد ديونها من مصر عبر استغلال خديوي مصر الذي أغرق مصر بالديون بإعطائها حصة المصريين من أسهم قناة السويس، فاستفادت بريطانيا من ذلك؛ لكون القناة ربطت بين الشرق والغرب، وأصبحت من أهم المجاري المائية البحرية في العالم، وأقصر طريق بينها وبين مستعمراتها الشرقية، كما وجدت الفرصة سانحة لكي تهيمن على اقتصاد مصر وتخضعه لاحتكاراتها الرأسمالية (صفوت، 1952، ص42 - 91)، فتحول اهتمامها شيئاً فشيئاً من غرب الأناضول إلى مصر، ثم اتجهت أنظارها أيضاً إلى كل من: العقبة، وشبه الجزيرة العربية، والعراق، فبسطت وصايتها على الكويت في العام 1316هـ/ 1899م، واشتركت مع ألمانيا في مشروع سكة حديد بغداد وأخذت الجزء الممتد من العراق حتى الخليج العربي لحماية قواعدها في كل من الخليج العربي والهند، واشتركت أيضاً مع ألمانيا في

تأسيس شركة نفط الموصل (توبي، 1990، ص46 - 47)، حتى أنها عرضت عدداً من أسهمها الاستثمارية في السلطنة للبيع، فأقبلت بعض الدول الأوروبية كـ: فرنسا وألمانيا لشرائها (Geyikdağı, 2011, P60)

فانخفضت نتيجةً لذلك حصة الرأسمال البريطاني في السلطنة العثمانية بعد العام 1305هـ/ 1888م، فتحولت من المرتبة الأولى إلى الثالثة، إذ وصلت حصتها في العام 1332هـ/ 1914م حوالي أحد عشر ألف وخمسمائة وستة عشر جنيهاً إسترلينياً)، أي: ما يعادل 14 % فقط، وبذلك فقد سبقتها حصة الاستثمارات الفرنسية التي وصلت إلى سبعة وثلاثين ألف وثلاثمائة وثلاثة وثمانين جنيهاً إسترلينياً، ما يعادل: 45.3 %، ثم تبعتها ألمانيا التي شغلت ثاني أكبر حصة في الاستثمار الأوروبي في السلطنة بعد فرنسا، إذ بلغت حصتها حوالي ثمانية وعشرين ألف وسبعة جنيهات إسترلينية، ما يعادل: 34 %، أما بقية الدول الأوروبية التي استثمرت في السلطنة، فقد بلغت استثماراتهم حوالي خمسة آلاف وخمسمائة جنيه إسترليني، ما يعادل 6.7 % (Geyikdağı, 2011, P74)

الخاتمة:

وختاماً، خَلُصَ البحثُ إلى عددٍ من النتائج الرئيسة، من أهمها:

- فتحت الامتيازات العثمانيَّة - البريطانيَّة إلى جانب الظُّروف الدَّاخليَّة، والتَّطورات الدّوليَّة أبواب السلطنة التجارية أمام بريطانيا، ومهَّدت لها الطريق للتغلغل في أراضيها.

- تطورت أهداف بريطانيا شيئاً فشيئاً من توسيع الأعمال التجارية والحصول على امتيازات إلى مرحلة الرأسمالية عبر تصدير رأسمالها إلى البلدان الأخرى بالدرجة الأولى، وتلاها تصدير المنتجات، فكان لذلك أثره الفعَّال في سعي بريطانيا إلى الاستثمار في السلطنة العثمانية، والحصول على امتيازات استثمارية في البنية التحتية.

- أخفقت بريطانيا منذ دخولها غرب الأناضول في نقاط مهمة عدة أدت إلى فشلها في المنطقة، وتراجع حصتها الاستثمارية فيها، منها:

1. عدم الانتباه إلى الخطر الذي ينتج عن سوء علاقتها مع الدّول الأوروبية الكُبرى، كـ: فرنسا، وألمانيا، فلو استطاعت منذ البداية تحسين العلاقة معهما لتوحيد جهودهم دون وجود منافسة فيما بينهم، لتغير التاريخ الاقتصادي للمنطقة بأكملها، وتضاعف حجم التجارة: البريطانيَّة، والفرنسيَّة، والألمانية أضعافاً إلا أن ذلك لم يحصل.

2. لم تتمكن بريطانيا من كسب ود جميع السلاطين العثمانيين وتحسين العلاقة معهم خلال مدة استثماراتها؛ بسبب ما أظهرته من نوايا استعمارية، مما أدى إلى إبعادها عن أهم الامتيازات الاستثمارات، كـ: النفط مثلاً، وبالرغم من جهودها الحثيثة لانفرادها بالحصول على امتياز استثماري في النفط، إلَّا أنَّ جهودها لم تُكلل بالنجاح، فاقتصرت استثماراتها في هذا المجال على المشاركة مع ألمانيا في إحدى الاستثمارات النفطية فقط.

3. لم تحقق بريطانيا في غرب الأناضول بنية تواصل فعَّالة مع السكان المحليين عامةً والفلاحين بشكلٍ خاص؛ بسبب سياستها (فرق تسد) التي سببت الخلافات فيما بينهم، وأدت بطبيعة الحال إلى تراجع حجم استثماراتها هناك.

4. لم تدرك بريطانيا حجم الخطر الذي سيلحق بها عبر عدم الاتفاق مع تجارها في غرب الأناضول، وإمدادهم بالأموال الكافية؛ للمحافظة على أهم امتياز استثماري يحمي تجارتها في غرب الأناضول (امتياز رصيف أزمير) إلا بعد فوات الأوان، فلو أقدمت منذ البداية على دعم تجارها المسؤولين عن الشركة، ثم أعطتهم رأس المال الكافي؛ لمنع إفلاس الشركة وبيعها للفرنسيين، لما دفعت كل الرسوم الجمركية التي فرضتها عليها فرنسا، والتي أرهقت كاهلها، وقللت منتجاتها في المنطقة، وربما لاستطاعت جني أرباح طائلة عبر احتكارها التجارة في الرصيف، والتحكم بتجارة الدُّول الأوروبيَّة الأخرى في المنطقة، والاستفادة من الرسوم الجمركية التي تدفعها السفن الأوروبية الأخرى، إلَّا أنَّ كل ذلك لم يحصل، مما جعل بريطانيا تقدم على الانسحاب شيئاً فشيئاً من استثمارات غرب الأناضول، وتركز أنظارها على كل من: العراق، والخليج العربي، ومصر.

- لم تستطع السلطنة العثمانية مُجابهة التغلغل الأوروبي عامةً، والبريطاني خاصةً، والحد منه؛ لأنَّها كانت تعيش أصعب مراحل تاريخها مع وجود عوائق ضخمة كـ: تراكم القروض الخارجية ومحاولة سدادها، بالتزامن مع سعيها للوقوف في وجه الحروب الخارجية المحيطة بها من كل جانب، والقضاء على التمردات الداخلية الانفصالية، مما أدى في نهاية الأمر إلى انهيارها.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

آصاف، يوسف بك (1888). المعاهدات الدولية التي عقدتها الدولة العلية مع الدول الأوروباوية. المطبعة العمومية.

إلدم، إدهم وغوفمان، دانيال وماسترز، بروس (2004). المدينة العثمانية بين الشرق والغرب حلب – إزمير- إسطنبول (ترجمة رُلى ذيبان). مكتبة العبيكان.

أنيس، محمد (د.ت). الدولة العثمانية والشرق العربي (*1914-1514*). مكتبة الأنجلو المصرية.

إينالجيك، خليل وكواترت، دونالد (2007). التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية *1600-1300م* (ترجمة عبد اللطيف الحارس). دار المدار الإسلامي.

باموك، شوكت (2004). التاريخ المالي للدولة العثمانية (ترجمة عبد اللطيف الحارس). دار المدار الإسلامي.

توبي، جاك (1990). الأمبريالية الفرنسية والولايات العربية في السلطنة العثمانية *1914-1840* (ترجمة فارس غصوب). دار الفارابي.

ج.شو، ستانفورد (2015). يهود الدولة العثمانية والجمهورية التركية (ترجمة الصفصافي أحمد القطورى). دار البشير للثقافة والعلوم.

حرب، محمد (1990). السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين العثمانيين الكبار. دار القلم.

زوركر، إريك (2013). تاريخ تركيا الحديث (ترجمة عبد اللطيف الحارس). دار المدار الإسلامي.

السباعي، بدر الدين (1967). أضواء على الرسَمال الأجنبي في سورية (*1958-1850*). دار الجماهير.

الصباغ، ليلى (1989). الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر العاشر والحادي عشر الهجريين. مؤسسة الرسالة.

صفوت، محمد مصطفى (1952). انجلترا وقناة السويس *1951-1854*. مطابع رمسيس.

عبد الحميد الثاني، السلطان (1979). مذكراتي السياسية *1891- 1908* (ط2). مؤسسة الرسالة.

فاروقي، ثريا (2008). الدولة العثمانية والعالم المحيط بها (ترجمة حاتم الطحاوي). دار المدار الإسلامي.

فريد بك، محمد (1981). تاريخ الدولة العلية ((تحقيق إحسان حقي). دار النفائس.

كوثراني، وجيه (1976). الاتجاهات الاجتماعية – السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي *1860- 1920*. معهد الانماء العربي.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Birdal, M. (2010). *The Political Economy Of Ottoman Public Debt Insolvency And European Financial Control In The Late Nineteenth Century*. I.B. Tauris Publishers. https://doi.org/10.5040/9780755610808

Blaisdell, D. (1929). *European Financial Control in the Ottoman Empire*. Columbia university press. https://doi.org/10.7312/blai91054

British Foreign Office correspondence (1847). F.O 424 (Inclosure 1 In No. 26 British Consulate Smyrna

To Foregin Office).

British Foreign Office correspondence (1845). F.O 424 (Inclosure 4 In No. 15 British Consulate Smyrna To Foregin Office).

British Foreign Office correspondence (1845). F.O 424 (Inclosure 5 In No. 15 British Consulate Smyrna To Foregin Office).

British Foreign Office correspondence (1847). F.O 424 (Inclosure 2 In No. 26 British Consulate Smyrna To Foregin Office).

British Foreign Office correspondence (1847). F.O 424 (Inclosure 3 In No. 26 British Consulate Smyrna To Foregin Office).

British Foreign Office correspondence (1845). F.O 424 (Inclosure 4 In No. 15 British Consulate Smyrna To Foregin Office).

Du Velay, A (1903). *Essai sur L'Histoire Financière de la Turquie Depuis le Règne du Sultan Mahmoud II Jusqu'à nos Jours*. Arthur Rousseau.

Frangakis-Syrett, E. (1992). *The Commerce Of Smyrna In The Eighteenth Century (1700-1820)*. Centre For Asia Minor Studies.

Georgiadès, D. (1885). *Smyrne Et L'asie Mineure Au Point De Vue Economique Et Commercial*. Imprimerie Chaix.

Georgiades, D. (1892). *La Turquie Actuelle Les Peuples Affranchis Du Joug Ottoman Et Les Intrts Franais En Orient*.

Geyikdağı, V. (2011). *Foreign Invesment in the Ottoman Empire International Trade and Relations 1854–1914*. I.B.Tauris Publishers. https://doi.org/10.5040/9780755692910

Great Britain Parliament (1889). *General Index To The Bills Reports Estimates Accounts And Papers Printed By Order Of The House Of Commons And To The Papers Presented By Command 1880-89*. The House Of Commons To Be Printed.

Great Britain Parliament (1870). *General Index To The Bills, Reports Estimates, Accounts And Papers Printed By Order Of The House Of Commons And To The Papers Presented By Command 1852-53-1868-69*. The House Of Commons To Be Printed.

Kurmuş, O. (2007). *Emperyalimin Tiürkiye'ye Gilriş*. Yiordam Kitap.

Kütükoğlu, M. (1979). *İzmir Rihtimi Inşaati Ve İşletme İmtiyazi. Tarih Dergisi*, 0 (32), 495-558. https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/101829.

Orhan, K. (1974). *The Role Of British Capital In The Economic Development Of Western Anatolia 1850-1913*. university of London.

Özdemir, B. (2010). *Osmanlı Devleti Dış Borçları 1854-1954 Döneminde Yüzyıl Süren Boyunduruk* (2nd

Ed). Maliye Bakanlığı.

Pamuk, S. (1987). *The Ottoman Empire And European Capitalism 1820-1913 Trade investment and production*. Cambridge University Press.

Pamuk, S. (1999). *Osmanlı İmparatorluğu›nda Paranın Tarihi*. Tarih Vakfı Yurt Yayınları.

Pamuk, S. (2000). *A Monetary History Of the Ottoman Empire*. Cambridge University Press.

Pamuk, S. (2007). *Osmanlı- Türkiye İktisadi Tarihi 1500 – 1914* (4nd Ed). iletişim yayınlan.

Rostow, W. (1948). *British Economy Of The Nineteenth Century*. The Clarendon Press.

Romanized Arabic References: الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية:

āṣāfu yūsufu bik (1888). al-mu'āhadātu al-dawliyyatu allatī 'aqadathā al-dawlatu al-'aliyyatu ma'a al-dū'ali al-'āūrūbāwiyyati almaṭba'atu al-'umūmiyyatu

'ildm 'idhm waghawfamān dānyālu wamāstrz brws (2004). almadīnatu al-'uthmāniyyata bayna al-sharqi wa-l-gharbi ḥalabu – 'izmīru- 'istnbwl) tarjamata ralā dhībān maktabatu al'ubaykāni

unaysun muḥammadun) d.t .(al-dawlatu al-'uthmāniyyata wa-l-sharqu al'arabiyyu (1514-1914). maktabatu al'anjulū almiṣriyyati

'īnāljyk khalīl wkwātrt dwnāld (2007). al-tārīkhu aliāqtiṣādiyyu wa-l-iājtimā'iyyi lil-dawlati al'uthmāniyyati 1300-1600m) tarjamatu' abdi al-laṭīfi alḥārisi dāru almadāri al'islāmiyyi

bāmūk shwkt (2004). al-tārīkhu almāliyyu lil-dawlati al'uthmāniyyati) tarjamati 'abdi al-laṭīfi alḥārisi dāru almadāri al'islāmiyyi

tūbī jāka (1990). al'imbrayiā'āaluya alfaransiyyatu wa-l-wilāyāti al'arabiyyatu fī al-salṭanati al-'uthmāniyyati 1840-1914) tarjamati fārisin ghaṣūb dāru alfārābiyyi

jshw sutanafwurd (2015). yahūdu al-dawlati al-'uthmāniyyati wa-l-jjamhawriya al-turkiyyati)tarjamati al-ṣafṣāfiyyi 'aḥmada alquṭūrā dāru albashīri lil-thaqāfati wa-l-'ulūmi

ḥarbun muḥammadun (1990). al-sulṭānu 'abdu alḥamīdi al-thānī ākhiru al-salāṭīni al'athamiāinyayn alkibāri dāru alqalami

zwrkr 'iryk (2013). tārīkhu turkīā alḥadīthi) tarjamati 'abdi al-laṭīfi alḥārisi dāru almadāri al'islāmiyyi

al-sibā'iyyu badru al-dīni (1967). 'aḍwā'un 'alā al-rismāli al'ajnabiyyi fī sūriyyata (1850-1958). dāru aljamāhīri

al-ṣabbāghu laylā (1989). aljālīātu al-'āūrūbbiyyatu fī bilādi al-shāmi fī al'ahdi al'uthmāniyyi fī alqarnayni al-sādisa 'ashara wa-l-sābi'a 'ashara al'āshiri wa-l-ḥādiya 'ashara alhijriyyīni mu'uassasatu al-risālati

ṣafawtu muḥammad muṣṭafā (1952). anijlatrāa waqanātu al-sū'aysi 1854-1951. maṭābi'u ramsīsa

'abdu alḥamīdi al-thānī al-sulṭāni (1979). madhakriātī al-sīāsiyyatu 1891- 1908) t2 .(mu'uassasatu al-risālati

fāarwiqy thiryā (2008). al-dawlatu al-'uthmāniyyata wa-l-'ālamu almuḥīṭi bihā) tarjamati ḥātimin al-ṭaḥāwiyyi dāru al-madāri al'islāmiyyi

farīdu bik muḥammadin (1981). tārīkhu al-dawlati al-'aliyyati)) taḥqīqu 'iḥsāni ḥaqqī dāru al-nafā'isi

kawtharāniyyun wajīhun (1976). aliāttijāhāti aliājtimā'iyyatu – al-sīāsiyyatu fī jabali lubnāna wa-l-mashriqi al'arabiyyi 1860- 1920. ma'hadu aliānmiā' al'arabiyyi

A Study of the Reasons for the Decline of British Investments in the Ottoman Sultanate 1272-1332 AH / 1856-1914 AD: The Case of Western Anatolia

Marah Rafea Albarghash(1)
Boushra Ali Kheir Beik(2)

Abstract:

Since the reign of Elizabeth I (966-1012 AH / 1558-1603 AD) England had sought to expand its commercial business outside its borders. With the advent of the industrial revolution, the need for this expansion became urgent to secure raw materials for its factories and to market its products. This coincided with the weakening of the Ottoman Sultanate at the internal and external levels, which Britain exploited to achieve its goals.

Therefore, the research seeks to provide an analytical perspective on the internal and external reasons, and their influential role in opening the doors of the Ottoman Sultanate to British investments in western Anatolia since 1272 AH / 1856 AD. It also examines how Britain established its merchants and enhanced its influence in the region, reaching a leading investment share of 56.2% of all European investments in the Ottoman Sultanate.

On the other hand, the research focuses on the deep-rooted political, economic, and social factors that significantly affected British investments in western Anatolia and restricted their movement, leading to a decline declined in their investment share. Consequently, Britain decided to shift to new regions to establish sustainable investments. The research reached several conclusions, focusing on the weaknesses in Britain's policy in Western Anatolia, which, in turn, led to the loss of its investment opportunities.

Keywords: British Investments, Ottoman Sultanate, Western Anatolia, The Nineteenth Century.

---

(1) Faculty of Arts and Humanities - Damascus University (Damascus - Syria)
marah.rafea221@damascusuniversity.edu.sy

(2) Faculty of Arts and Humanities - Damascus University (Damascus - Syria)